موقف مجلة الطليعة القاهرية من سياسة محمد أنور السادات الاقتصادية ١٩٧٣-١٩٧٧

فاطمة حمدان عبادي مغيض الأسدي
جامعة الكوفة /كلية الآداب

الاستاذ المتمرس الدكتور جاسب عبد الحسين صيهود الخفاجي
جامعة الكوفة /كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : fatimahh.alasadi@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المصري، سياسة،الانفتاح، الدوريات.

كيفية اقتباس البحث

الأسدي ، فاطمة حمدان عبادي مغيض، جاسب عبد الحسين صيهود الخفاجي، موقف مجلة الطليعة القاهرية من سياسة محمد أنور السادات الاقتصادية ١٩٧٣-١٩٧٧، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The position of the Cairo magazine Al-Taliah on the economic policy of Muhammad Anwar Sadat 1973-1977

Fatima Hamdan Ebadi Mughid Al-Asadi
University of Kufa / College of Arts

Experienced professor Dr. Jasb Abdul Hussein Sayhoud Al Khafaji
University of Kufa / College of Arts

Keywords : Egyptian economy, politics, openness, periodicals

How To Cite This Article
Al-Asadi, Fatima Hamdan Ebadi Mughid, Jasb Abdul Hussein Sayhoud Al Khafaji, The position of the Cairo magazine Al-Taliah on the economic policy of Muhammad Anwar Sadat 1973-1977, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

Newspapers and periodicals are considered one of the basic sources for studying the developments taking place in the history of peoples and political, economic and social systems, as they represent the opinions of the social elite, which plays a role in society in all vital aspects. As a result, newspapers and magazines appeared loyal to the political systems and others opposed to those systems, which paints a picture for us of the developments. And the fluctuations occurring in this or that society. Therefore, we chose this topic as the title of the research in order to explain the vision and position of this magazine on the policy of economic openness, the policy followed by Egyptian President Mohamed Anwar Sadat, starting from the end of 1973 and the beginning of 1974 until 1977, which is the time when the magazine was closed. The hand of Muhammad Anwar Sadat.

It should be noted that the Egyptian economy during this historical period witnessed a major transformation by the followers of the ruling regime to an economic policy different from what was followed in the

previous regime represented by the era of Gamal Abdel Nasser. As a result, the research was divided into several axes that embody the position on the phenomenon of parasitic capitalism, embodied in the manifestations of storage and the market. Black, as well as talking about the 1974 budget, foreign capital in the country, the movement of foreign investments, the problem of high prices, the phenomenon of debts and loans accumulated on the country and other economic phenomena of the policy of Muhammad Anwar Sadat.

الملخص

تعد الصحف والدوريات أحد المصادر الأساسية لدراسة التطورات الحاصلة في تاريخ الشعوب والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،كونها تمثل أراء النخبة الاجتماعية والتي تؤدي دورا في المجتمع بكافة مفاصلة الحيوية ،وعلى أثر ذلك ظهرت صحف ومجلات موالية للأنظمة السياسية وأخرى معارضة لتلك الأنظمة مما يرسم لنا صورة عن التطورات والتقلبات الحاصلة في هذا المجتمع أو ذاك ،لذلك جاء اختيارنا لهذا الموضوع عنوانا للبحث من أجل بيان رؤية وموقف هذه المجلة من سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك السياسة التي اتبعها الرئيس المصري محمد أنور السادات وبدء من نهاية عام ١٩٧٣واوائل عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧ وهو وقت إغلاق المجلة على يد محمد أنور السادات .

وتجدر الإشارة إلى إن الاقتصاد المصري في هذه المدة التاريخية قد شهد تحولا كبيرا بأتباع النظام الحاكم لسياسة اقتصادية مغايرة عما كانت متبعة في النظام السابق المتمثل بعهد جمال عبد الناصر، وعلى أثر ذلك قسم البحث إلى محاور عدة تجسد بالموقف من ظاهرة الرأسمالية الطفيلية والمتجسدة بمظاهر التخزين والسوق السوداء، وكذلك الحديث عن ميزانية عام ١٩٧٤، والرأسمال الأجنبي في البلاد وحركة الاستثمارات الأجنبية ،ومشكلة الغلاء في الأسعار ،وظاهرة الديون والقروض المتراكمة على البلاد وغيرها من الظواهر الاقتصادية لسياسة محمد أنور السادات.

المقدمة

تعد الصحف والدوريات أحد المصادر الأساسية لدراسة التطورات الحاصلة في تاريخ الشعوب والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،كونها تمثل أراء النخبة الاجتماعية والتي تؤدي دورا في المجتمع بكافة مفاصلة الحيوية ،وعلى أثر ذلك ظهرت صحف ومجلات موالية للأنظمة السياسية وأخرى معارضة لتلك الأنظمة مما يرسم لنا صورة عن التطورات والتقلبات الحاصلة في هذا المجتمع أو ذاك ،لذلك جاء اختيارنا لهذا الموضوع عنوانا للبحث من أجل بيان رؤية وموقف هذه المجلة من سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك السياسة التي اتبعها الرئيس

المصري محمد أنور السادات وبدء من نهاية عام ١٩٧٣واوائل عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧ وهو وقت إغلاق المجلة على يد محمد أنور السادات .

وتجدر الإشارة إلى إن الاقتصاد المصري في هذه المدة التاريخية قد شهد تحولا كبيرا بأتباع النظام الحاكم لسياسة اقتصادية مغايرة عما كانت متبعة في النظام السابق المتمثل بعهد جمال عبد الناصر، وعلى أثر ذلك قسم البحث إلى محاور عدة تجسد بالموقف من ظاهرة الرأسمالية الطفيلية والمتجسدة بمظاهر التخزين والسوق السوداء، وكذلك الحديث عن ميزانية عام ١٩٧٤، والرأسمال الأجنبي في البلاد وحركة الاستثمارات الأجنبية ،ومشكلة الغلاء في الأسعار ،وظاهرة الديون والقروض المتراكمة على البلاد وغيرها من الظواهر الاقتصادية لسياسة محمد أنور السادات.

شهد الاقتصاد المصري تحولاً كبيراً في هذه المدة، ويختلف اختلافاً جذرياً عما كان عليه مسبقاً، وتجسد هذا التحول بالسياسة التي اتخذتها الحكومة في عام ١٩٧٣، والتي عرفت بسياسة الانفتاح الاقتصادي. والتي ظهرت لأول مرة في نيسان من العام ذاته، بعد بيان السادات أمام مجلس الشعب، لأجل تشجيع رأس المال العربي والاجنبي، لا سيما بعد ما افرزته حرب تشرين الأول من تحسن كبير ناجم عن فائض الاموال النفطية، والتي ازدادت بشكل كبير بعد هذه الحرب (الايوبي، ١٩٨٩، ١٧٨)، خاصة وأنه قد وجد في حرب تشرين الفرصة المناسبة للانطلاق نحو تنفيذ سياسته الاقتصادية الجديدة، التي تختلف عن سياسة جمال عبد الناصر الاقتصادية (السويدي، ٢٠٠٩، ١٠٩).

وكانت من أوائل الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة هو فتح باب الهجرة والعمل بالخارج للمصريين، فألغيت تأشيرات الخروج ووضعت الكثير من التسهيلات الادارية للتشجيع على هذا التوجه الجديد، في الوقت الذي فتحت فيه أبواب الاستثمار للعرب والاجانب والغت الكثير من الحواجز الكمركية، واتخاذها إجراءات نقدية تسمح بتداول العملات الحرة واستعمالها للأفراد والشركات (اباظة، ١٩٨٥، ٤٤).

وفي الوقت الذي بدأت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي تأخذ مجراها على الساحة الاقتصادية للبلاد، فقد كان هناك موجة انتقادات طالت القطاع العام، بسبب شيوع ظاهرة الرأسمالية الطفيلية فيه، والتي كان من أبرز مظاهرها هو التخزين والسوق السوداء، وإفساد ذمم موظفي القطاع العام والحكومة ونهب أموال القطاع، فضلاً عن عمليات التهريب. والاتجار بالحصص في السوق السوداء ولعل من أبرزها حصص الغزل في مصانع النسيج، أضف إلى التحايل للاستيلاء على الاراضي

المملوكة للدولة، والاقراض في الريف، ومثل نشاط هذه الفئة من الرأسمالية الطفيلية بأنه نشاط تخريب للاقتصاد القومي للبلاد، واستغلال بشع للقوى العاملة (داوود، ١٩٧٣، ٧٤).

وعلى أثر الدعوات التي وجهت لتقليص دور القطاع العام، فقد دافعت الطليعة وبقلم كاتبها عادل سيف النصر، بأن هذه الدعوات إنما هي دعوات تخدم قوى الاستعمار والرجعية، الذين يحاولون تشوية المنجزات الاقتصادية التي حققتها حكومة جمال عبد الناصر، معلناً في الوقت نفسه بأن الهدف ليس تعديل الاقتصاد المصري وأنما تطويره من خلال الاخذ بمبادئ التخطيط الشامل، والتأكيد على دور الصناعات الثقيلة وقيادة القطاع العام للاقتصاد القومي، وكذلك الأخذ بالتعاون لحماية وتطوير الانتاج الحرفي، وتأكيد وتطوير المكتسبات الاجتماعية للعمال والفلاحين، مؤكداً كذلك على ضرورة حصر الانشطة الطفيلية باعتبارها المصدر الرئيسي لأغراء واستدراج الرأسمالية الوطنية إلى نشاط يتم بواسطته نهب وتبديد الموارد اللازمة لمعركة التنمية (الارضية السياسية لحشد قوى الثورة لمهام معركة التحرير، ١٩٧٣، ١٤-١٥).

وفي المضمار نفسه نشرت الطليعة مقالاً للكاتب كمال السيد أوضح فيه، بأن نشاط الرأسمالية الطفيلية ومحاولاتها المتكررة لأجل النيل من القطاع العام، إنما هو امراً لا يلائم التخطيط الاقتصادي المركزي للحكومة ويناقضه وبشكل كبير، مؤكداً في نفسه على ضرورة ملاحقة قضية تهريب البضائع التي تعد جزءاً من مظاهر تلك الرأسمالية.

وفي مقال آخر نشرت الطليعة في الثامن من آب ١٩٧٣ وصفت فيه القطاع العام بأنه انجاز عظيم من انجازات معارك التحرر الوطني، وقاعدة لا غنى عنها للتنمية الشاملة المخططة، فيكفي بأنه قدم نحو (٩٠%) من حجم الادخار المستثمر، وبالتالي فانه يمثل قاعدة الصمود في الاقتصاد المصري الوطني (الطليعة، السنة التاسعة، العدد ٨، اغسطس (آب) ١٩٧٣، ٦٦).

وقد استمرت أيضاً بالدفاع عن القطاع العام ضد الهجمات التي تعرض لها، عندما أشارت (بأن القطاع العام في بلادنا لم يكن اختياراً تفرضه اعتبارات ايدولوجية، ولم تمليه افكار عقائدية او احكام مذهبية مسبقة، على النقيض من ذلك، وأنما بدأ الاخذ به في وقت لم تكن فيه فكرة الملكية العامة وسيطرة المجتمع على وسائل الانتاج الاساسية من المسلمات الشائعة والمستقرة) (كمال، ١٩٧٣، ٧٨)، ثم اخذت بعد ذلك بذكر أهم منجزات هذا القطاع التي حققها، لا سيما تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال إنشاء المشاريع والتسهيلات الانتاجية، وتكفل سد حاجات الصناعات والنشاطات المحلية، فضلاً عن الاستثمارات اللازمة لتوزيع الانتاج والمشاريع بما يخدم الاختيارات الاقتصادية والتي توفرها المشاريع العامة التي تقوم بعملية التمويل الذاتي.

ومع بداية ظهور مصطلح الانفتاح الاقتصادي، واتخاذ الحكومة أولى اجراءاتها لتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، أُعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية عبد العزيز حجازي (الظالمي، ٢٠١٨، ١٢-١٣) في نهاية عام ١٩٧٣، عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (١٩٧٤)، والتي تتضمن جملة من المبادئ، ومنها استمرار التعبئة الشاملة للإمكانيات القومية المصرية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات معقولة، إلى جانب استقطاب الامكانيات العربية والاجنبية لدعم القوة الذاتية للاقتصاد المصري، فضلاً عن الاستفادة بكل الوسائل من الامكانيات العلمية والتكنلوجية المتاحة محلياً ودولياً لخدمة تطوير الاقتصاد وعلى الاخص في مجال الانتاج (الطليعة، السنة العاشرة، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤، ١٠٢).

إذ يتضمن مشروع ميزانية عام ١٩٧٤، اربع دعامات أساسية تتمثل بدعم القدرات الانتاجية وتنظيم الاستهلاك وضبطه، ودعم الموارد المحلية والاجنبية، فضلاً عن دعم المواطن المصري، الذي يعد عماد معركة التنمية، كما إن هذه الخطة تستهدف تنفيذ استثمارات اجمالية تقدر بمبلغ (٥٢٠) مليون جنية، إلى جانب تحقيق انتاج إجمالي قدرة (٦٦٥٩) مليون جنية، كذلك تحقيق دخل قدرة (٣٣٦٠) مليون، وقدّر حجم العمالة التي تستهدف تحقيقها بنحو (٩,١٣٦,٧٠٠) جنيه، خاصة وأن الجزء الكبير من الاستثمارات مخصص للمؤسسات الاقتصادية، والموزعة على قطاعات الزراعة بنسبة (٨٦,٨) مليون جنية وللصناعة والبترول والثروة المعدنية نسبة (٢٠٦,٤) مليون، وللكهرباء (١٨) مليون، في حين خصص للنقل والمواصلات وبقية القطاعات الأخرى مبلغاً قدره (١١٠) مليون جنيه (الطليعة، السنة العاشرة، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤، ١٠٣-١٠٤).

من جانبها رحبت الطليعة بمساهمة رأس المال المحلي والعربي في خطة التنمية هذه، مؤكدة في ذات الوقت على ضرورة عدم المشاركة في القطاع العام القائم، وأن تتم مشاركتهم طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية بشرط ألا تؤدي مساهمتهم ومشاركتهم تلك الى مشاكل بالغة التعقيد، وطرحت مجموعة من التساؤلات، التي توضح ما يمكن ان يسببه مشاركة رأس المال العربي والاجنبي من مشاكل بالغة التعقيد على الاقتصاد المصري على حد تعبير كاتبها فؤاد مرسي . (مرسي، ١٩٧٤، ٢٢-٢٣)

هذا وقد استمرت المجلة بمناقشة الانفتاح وما يرتبط به، لا سيما بعد أن نظر الكثير للانفتاح على أنه تحول نحو الغرب الرأسمالي العالمي، معلنة بأن مصر كانت منغلقة اقتصاديا أمام الكتلة الاشتراكية، ومنفتحة على البلاد الرأسمالية، وهذا ما تسبب في عجز مستمر في ميزان المدفوعات، وأن ثورة تموز كان لها الفضل في انفتاح مصر على الشرق، فنمت حركة الصادر

والوارد من البلاد الاشتراكية واليها، وهذا ما مكن مصر من أن تؤمن مصالحها الاقتصادية من حيث ضمان تصريف المنتجات أو استيراد الاحتياجات، لا سيما ما يلزم الصناعة والدفاع، وتأكد استقلالها السياسي والاقتصادي. (الثورة المصرية والتنمية، ١٩٧٤، ٤٤-٤٥)

وعاد الكاتب سعيد خيال مرة أخرى ليؤكد على صفحاتها، بأن دخول الرأسمال الاجنبي إلى اقتصاد البلاد، إنما هو فتح ثغرة تهدد الوضع كله بالتبعية ليكون البلد في خدمة الرأسمالية العالمية، فتصبح التنمية فرعاً لهذه الرأسمالية، كونها تستخدم العمل الرخيص والمواد الخام لتصنيع ما تراه مربحاً لها، ففي حالة أنها ضمنت التعامل في البورصة المفتوحة فإنها تكون قد ضمنت حرية الملك وحرية الربح وحرية الدخول والخروج، أضف إلى ذلك إن البلد يكون عرضة لاستثمار رأسمال معادي كالصهيوني أو الإسرائيلي، وهذا ما يجعل البلد عرضة للضغط عليها وارباك اقتصادها، كما أن اطلاق حرية رؤوس الاموال الاجنبية يؤدي إلى عدم الاستقرار كونه رأسمال مستغل يسعى دائماً لزيادة ساعات العمل بحجة زيادة الانتاج وخفض الاجور وخفض قوتها الشرائية (الثورة المصرية والتنمية، ١٩٧٤، ٤٦).

كما وأشارت الطليعة بأن حجم الاستثمارات العربية والاجنبية التي وافقت مصر في إدخالها بمشاريع التنمية التي يجري انشاؤها في الداخل وفي المناطق الحرة بلغت (٩٠٠) مليون دولار منها (٢٠٠) مليون دولار تمثل قيمة اكتتاب الدول العربية في مشروع انابيب البترول، ومن المشاريع التي سيتم انشاؤها في المناطق الحرة أو خارجها مشاريع صناعية وسياحية، فضلاً عن انشاء شركة للملاحة البحرية، ومزارع آلية لإنتاج الدواجن، أضف إلى ذلك طالبت لجنة الخطة والميزانية بمجلس الشعب إلى الاسراع في عقد الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية والاجنبية لاستثمار رأس المال العربي والاجنبي في البلاد (الثورة المصرية والتنمية، ١٩٧٤، ١١٠-١١١).

ومن جانب آخر أوردت الطليعة خبراً مفاده بأنه قد تم إعادة النظر في هيكل الانتاج الصناعي والزراعي بما يتيح الفرصة لتوفير متطلبات الاستهلاك المحلي وزيادة المخزون السلعي الاستراتيجي، فضلاً عن تعويض النقص في الواردات واعطاء دفعة لحركة الصادرات، إلى جانب توفير بعض الامكانيات المالية من الموارد المحلية والاجنبية لتشغيل الطاقات العاطلة في بعض القطاعات على رأسها قطاع الصناعة (الثورة المصرية والتنمية، ١٩٧٤، ١٣٨-١٣٩).

فضلاً عن ذلك فقد أشار التقرير الذي قدمته لجنة الخطة والموازنة لعام ١٩٧٤، إلى سلامة الاقتصاد المصري، وبالرغم من أنه بقي يعاني من ظروف الحرب التي بدأت من حرب حزيران وأنتهاءً بأعداد الخطة هذه، واشار كذلك بأنه ليس أدل على سلامة الاقتصاد من انه قد تدفقت عليه

رؤوس الاموال الاجنبية من البنك الدولي، ومن بلاد العملات الحرة والاتفاقيات معها، والتي تصل في مجموعها إلى (٢١٨,٩) مليون جنيه، كما وطالب التقرير بضرورة ترشيد عملية الاقتراض حتى لا يصل إلى الحد الذي يعوق فيه سداد أنماط فوائد عملية التنمية ذاتها (الثورة المصرية والتنمية، ١٩٧٤، ١٤٠).

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى إن لطفي الخولي قد تطرق في افتتاحية العدد الرابع من الطليعة لعام ١٩٧٤، إلى موضوع الانفتاح، موضحاً فيه بأن الاتجاه اليساري ليس ضد الانفتاح ودخول رؤوس الاموال الاجنبية، وأنما خشيتهم من أن يتحول الاقتصاد إلى اقتصاد تابع ويستغل، فضلاً عن الافتقار إلى الدقة الموضوعية والعرض المسؤول للوقائع، مؤكداً على ضرورة وضع الضوابط والاحكام لحركة استثمار رأس المال الاجنبي، (حتى لا يتعرض اقتصادنا وخططنا التنموية إلى عراقيل وصعوبات تنعكس سلباً عليه)، خاصة وأن القضية المعنية ليس بفتح الباب أو غلقه أمام رأس المال الاجنبي، وأنما القضية تكمن في كيفية الاستثمار ومجالاته والصياغات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الاستثمار، كما أنه وجد بالانفتاح إنما هو ترجمة عربية لما أصبح يعرف عالمياً باسم التعايش السلمي او الانفراج الدولي (ملاحظات حول الانفتاح، الطليعة، السنة العاشرة، العدد ٤، ابريل (نيسان) ١٩٧٤، ٧-١٠).

وعاد الكاتب نفسه ليؤكد في ذات المقال أن الانفتاح لديه إنما هو تأكيد دور القطاع العام وترسيخه على نحو يحرره من القيود البيروقراطية، وعلى الدعوات التي وجهت لتصفية القطاع العام، وأن التصفية الكلية أو الجزئية لهذا القطاع لا يحدث ردة في مسيرة التطور الاجتماعي فحسب، وأنما يشل القدرة الاقتصادية الاساسية للمجتمع واستقلاله الوطني، كونه يقدم (٥٥%) من الناتج القومي العام، ويصل مقدار ما يدفعه من اجور إلى حوالي (٢٠٠) مليون جنية، وينتج (٤٥٨) سلعة من السلع التي يحتاجها المجتمع (ملاحظات حول الانفتاح، الطليعة، السنة العاشرة، العدد ٤، ابريل (نيسان) ١٩٧٤، ١٧).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد قد بدأت بصدور قانون (٤٣) لعام (١٩٧٤) والمعروف (بقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة)، والذي أحدث تغييرات كبيرة على الاقتصاد المصري في الداخل والخارج، فقد اعطى القانون للرأسماليين الاجانب امكانية استثمار اموالهم في فروع اقتصادية عديدة كالصناعة، واستخراج المعادن، والطاقة والسياحة، وبناء المساكن والزراعة، وغيرها من القطاعات الأخرى، كما أنه سمح للرأسمال الاجنبي بالعمل في القطاع المالي، أي بإمكانهم فتح بنوك تتعامل بالعملة الاجنبية داخل البلاد وخارجها، وفيه اعفيت الشركات الاجنبية والشركات المختلطة من موجب

التقيد بنصوص القوانين حول الرقابة على الاستيراد والتصدير، فضلاً عن الاعفاء عن ضريبة الدخل على الارباح الصناعية والتجارية (البير، ١٩٧٠-١٩٧٧، ٦٦-٦٧).

وقد أدى صدور هذا القانون إلى تحويل رؤوس الاموال إلى سلع استهلاكية وجدت طريقها بالدخول إلى البلاد، حتى أخذت الصحف تندد بحالة الاغلاق التي كانت تعيشها البلاد مسبقاً، ووصل بها الحال إلى قرار إقامة ثلاث مناطق حرة في الاسكندرية وبور سعيد والسويس، وبالرغم من المعارضة التي واجهتها هذه الفكرة كون إن إقامة ثلاث مناطق حرة بهذا الوضع الغير مناسب تحتاج إلى اموال كثيرة وأنها فكرة غير جدية، كما إن طرح ثلاث مناطق حرة على العالم في وقت واحد سوف يبخس ثمنها لكثرة المعروض وبالتالي تتحول إلى مناطق للتهريب في الدرجة الاساس، إلا أن السادات قد أصر على قراره هذا قائلاً: "**بانني أتعجل اليوم الذي تصبح فيه مصر كلها منطقة حرة** " (احمد، د.ت، ٧٦).

وتضمنت مواد القانون كذلك تأمين أرباب الاعمال ضد الاجراءات الاستثنائية مثل الحراسة والمصادرة والتأميم، كما أنه يعطي الأمل للمسؤولين في أن يؤدي القطاع الخاص دوراً في التنمية، واعطائه حرية كبيرة (الجريتلي، ١٩٧٧، ٢٥٧)، كما تقرر على وفق هذا القانون بأن تختص الادارة العامة للنقد بوكالة الوزارة لشؤون النقد الاجنبي بالبت في موضوعات استثمار المال العربي والاجنبي التي لا تسري عليها الاحكام الواردة في قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٧١ فضلاً ن القرار بإلغاء كل حكم يخالف هذا القرار (الوقائع المصرية (جريدة)، مصر، العدد ٢٠٩، ٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٧).

وبالمقابل من ذلك، فقد أعلن رئيس لجنة الخطة والموازنة، بأن ما ورد من الاستثمار العربي إلى البلاد قد بلغ (٥٩) مليون جنيه، خصص حوالي منها (٣٥) مليون لمشروع خط الانابيب البترولية، وحوالي (٤) ملايين للإسكان، و (٢٠) مليون لمشاريع تفريخ الدجاج، في الوقت الذي كنا نتوقع فيه، بأن يكون الاستثمار العربي بنسبة (٥٠٠) مليون جنية من العملات الصعبة، وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي، فقد ورد منها (١٦٠) مليون دولار منها (١٠٠) مليون من اليابان، في حين كما نتوقع بانها تتكون (٦٠) مليار دولار (الطليعة، السنة العاشرة، العدد ٥، مايو (آيار) ١٩٧٤، ٨٩).

وجاء صدور قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة، ليكون بداية نضال الطليعة ضد الانفتاح، إذ عبرت عن رأيها فيه بمقال كتبه عادل حسين، أوضحت فيه بأن هذا القانون هو قانون استراتيجي يؤثر على مسار التنمية لسنوات طويلة، كونه يغلق مؤسسات اقتصادية ومصالح، وفئات اجتماعية ترتبط ارتباطاً كبيراً بهذه المؤسسات والمصالح، وفيه انتقد

التصور القائم باجتذاب الاستثمار العربي والاجنبي والذي صيغ القانون وفقا له، من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات والحوافز، وأن الاعتماد على قوانين السوق وحوافز الربح يدفع الجزء الاكبر من رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة إلى الانسياب تلقائياً نحو الدول الصناعية وليس بتجاه الدول النامية، وعارض عدداً من النقاط الواردة في مشروع القانون، مؤكداً في معارضته هذه بأن السد العالي ليس توسيعاً لميناء او مداً لبعض الطرق، إنما هو مشروع كلف (٤٠٠) مليون جنيه، وابدى استياءه من تأسيس بنوك اجنبية ومشتركة تقوم بعمليات بواسطة العملة المحلية، وأن مشروع القانون هذا إنما يهدد المبادئ الاساسية في ورقة تشرين الأول المطروحة من قبل السادات (ورقة اكتوبر، ١٩٧٤، ٥٨-٦٢).

وعلقت أيضاً في عدد آخر على ما يجري، بقولها ان ما يحصل إنما هو عودة البلاد إلى عهد التبعية الاجنبية، ايام ما كان يتحكم في اقتصادها البيوتات الاجنبية والوكلاء التجاريون، والسماسرة والمضاربون وكل انواع الطفيليين (الطليعة، ١٩٧٤، ٥٥).

ولم تكتفِ الطليعة بذلك بل استمرت بمناقشة الواقع الاقتصادي للانفتاح ومشروع قانون الاستثمار، لا سيما بعد أن اتجهت العديد من الصحف والمجلات وأجهزة الإعلام إلى احاطة قضية الاستثمارات الاجنبية بالكثير من المفاهيم الغربية، ومنها تصويرهم للناس على إن الرأسماليين الاجانب يزحفون فرادى وجماعات معهم مئات والوف الملايين من الدولارات وأن في هذا يكمن الحل السحري لمشكلات الاقتصاد الذي انهكته الحرب الطويلة، ولكل المشاكل التي يعاني منها المواطن من مشاكل التموين والنقل، كما إنها ردت في الوقت نفسه على الاتهام الذي وجه لثورة تموز بأنها أغلقت عن نفسها ضد الاستثمارات الاجنبية، معلقة إن وقائع التاريخ ثابتة، والدليل على ذلك التشريعات التي اتخذت مسبقاً وشجعت مجيء رأس المال الاجنبي، وتقدم له التسهيلات الفورية (الطليعة، ١٩٧٤، ٥٥- ٥٦).

وعلى أثر سياسة الانفتاح، تعرض القطاع العام إلى مشاكل عديدة، نتيجة قيام الشركات الاجنبية بالاستيلاء على المصانع المصرية، لأجل الحصول على أرباحها وتصفيتها، كما حدث في الشركة العامة للبطاريات بالإسكندرية أو شركة ايديال في القاهرة، وارتفعت الشكاوى منه، مما أدى بالتالي إلى قيام الحكومة بتصفية جديدة للقطاع وبيعه وتسليمه إلى الرأسمالية الطفيلية والاجنبية (سعد، ١٩٨٢، ٧٠).

كما وجهت رؤوس الاموال الاجنبية داخل البلاد نحو البنوك والمصارف اكثر من توجهها نحو القطاعات الانتاجية، حتى وصل عدد البنوك الاجنبية في مصر إلى (٥٦) بنك تعمل دون قيد أو شرط، فلم توفر هذه البنوك عملة صعبة واموالاً تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية، فضلاً

عن ذلك فلم يقلل الانفتاح من الديون المترتبة على البلاد، أو خفضها، في حين كان الهدف الاساسي للحكومة لتطبيق سياسة الانفتاح هو محاولة تسديد الديون السابقة وما ترتب عليها من فوائد، أضف إلى تسديد العجز الدائم في الميزان التجاري (الجبوري، ٢٠١٩، ١٣٥٠-١٣٥١).

وأمام هذه التطورات، فقد شهدت البلاد أواخر عام ١٩٧٤، موجة شديدة من الغلاء، وأنفجار الأسعار، وما رافق ذلك من تدهور في الدخل الحقيقي للغالبية الساحقة من المواطنين، فقد أرتفع الرقم العام لتكاليف المعيشة، والذي رافقه ارتفاع أسعار مواد الطعام والشراب من (١٢٠,٨) إلى (٢٠٩,٩) أي بنسبة (٧٣) بالمئة، وكذلك اللحوم والاسماك والبيض من (١٣٤) إلى (٢٩٧,٥) أي بنسبة (١٢٢) بالمائة، وأسعار الفواكه من (١٢٨) إلى (٢١٤) أي بنسبة (٦٥) بالمائة، وغيرها من أسعار المواد الاساسية للمواطنين، ويكمن سبب ارتفاع الأسعار إلى سياسة الحكومة، والتي تعمل لخدمة فئة محدودة من كبار المزارعين والوسطاء (حسين، د.ت، ٦٧-٦٨).

وقدمت الطليعة دراسة موسعة عن ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار، مبينة من خلالها الأسباب الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة التي اجتاحت البلاد وتركت آثارها عليها، فقد بين الكاتب فؤاد مرسي، أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو سياسة الحكومة الاقتصادية الجديدة، والتي سمحت بالتراخي والمرونة على التجارة الخارجية، وسماحها بنظام الاستيراد بدون عملية تحويل العملة، وهذا ما انعكس بالتالي على الأسعار الداخلية التي أخذت تزداد وبشكل سريع، فزاد دور الوسطاء في التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، وزادت أهمية التهريب في تزويد السوق الداخلية بكثير من السلع المستوردة، ونمت رأسمالية تجارية طفيلية مرتبطة بالسوق الخارجية، ودعم التطلعات الاستهلاكية والانفاق الاستهلاكي لدى المواطنين (الغلاء المستورد، ١٩٧٤، ٢٢-٢٣).

كما وأوضح الكاتب إبراهيم حسن العيسوي، وضمن الدراسة الموسعة التي قدمت عن تلك الظاهرة، بأن مشكلة الغلاء في البلاد ليست مشكلة نقدية أو مالية بحته، وأنما هي مشكلة لها أسباب وثيقة الصلة بقضية التنمية والتخطيط داخل البلاد، والتطورات الاجتماعية التي شهدتها ولا زالت تستهدفها البلاد، لا سيما نمو الرأسمالية الطفيلية، فضلاً عن نوعية الاختيارات التي تراها السلطات السياسية في المسائل الاقتصادية، والتي تعكس تفضيلات وأنحياز الطبقية المحدودة (الاسباب الحقيقية للغلاء في مصر، ١٩٧٤، ٣١).

ويجب أن نشير كذلك إلى إن الكثير من القطاعات لم تحظ باهتمام الانفتاح وسياسة الحكومة اتجاهها، التي ركزت على قطاع السياحة وبشكل كبير ضمن فقرة الاستثمارات العربية

والاجنبية، في حين أن قطاعات الزراعة والري والصرف والكهرباء والخدمات التعليمية والبحثية والصحية، لم تلقِ ذلك الاهتمام المعهود، وأنما بلغ مقدار الاستثمار لها جميعاً (١٥,١%) من مجموع الاستثمار، وهي تتساوى في اهميتها النسبية مع قطاع الاسكان الذي نال (١٤,١%) وخصص لقطاع الصناعة الذي بلغ نسبته (١١,١%)، أما الزراعة فبنسبة لا يتجاوز (٤,٣%)، وهذا ما يثبت أن خطة التنمية والانفتاح قد أُهملت الريف وبشكل خاص (الطليعة، ١٩٧٥، ١٤٩-١٥٠)، وهذا ما أكده فؤاد مرسي في مقاله على صفحات الطليعة، عندما اوضح بأن مئات المشاريع قد تدفقت على البلاد بالفعل وتلقت عروضاً للاستثمار، إلا أنها تركزت على مجالات ثلاثة فقط الا وهي: مشروعات سياحية برأسمال (٥٤,٥) مليون جنيه، ومشروعات بلاستيك برأسمال (٤٣) مليون جنية، ومشروعات اسكان برأسمال (٣٨) مليون جنية، وكان هذا قبل اصدار قانون الاستثمار، إلا أنه وبعد اصداره شهدت البلاد الكثير من المشروعات المشبوهة والمشروعات الوهمية والمشروعات الاستغلالية (الاستثمارات في مصر.. المشاكل والحلول، ١٩٧٥، ٢٢).

ومن المظاهر الأخرى التي شهدها الواقع الاقتصادي في هذه المدة من حكم أنور السادات ظاهرة الديون والقروض المتراكمة، والتي تفاجئ بها السادات في عام ١٩٧٥، عندما اعلن عن عجزه بالوفاء بمبالغ هذه القروض القصيرة الأجل، حتى انه وصف حالة الاقتصاد المصري بأنه (بلغ درجة الصفر)، معلناً في ذلك بأنه لم يكن مطلعاً على هذا السوء من الواقع بحجة إن أرقام هذه الديون كانت بالدولار في حين تبين لاحقاً انها بالجنيه الإسترليني (عادل، ١٩٨٠، ١٤٢-١٤٣).

وفي هذه الاثناء وجه أنور السادات رسالته إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء، وذلك في ٤ شباط ١٩٧٥، وأهم ما جاء فيها: " **بأن سياستنا الاقتصادية تستهدف دعم القطاع وتنشيطه وتحريره من قيود البيروقراطية، ورفع كفايته الانتاجية، وهذا الأمر نابع من تمسكنا بالإشتراكية ورفضنا التبعية الاقتصادية لأي دولة، مؤكداً كذلك على انتهاء الحواجز والعراقيل والمخاوف التي كانت تساور الاستثمارات الخاصة من ناحية الحراسة والتأميم، مشيراً أيضاً إلى ضرورة إصلاح النظام الضريبي وجعل الضريبة الاداة الاساسية السليمة لتحقيق الاهداف الاجتماعية من تذويب الفوارق بين الطبقات، وأن تكون وسيلة لتوزيع الاعباء العادلة توزيعاً عادلاً وليست مجرد وسيلة للحصول على موارد الدولة**" (مرسي، ١٩٧٥، ١٤-١٥).

وفي ذات الوقت استمرت مناقشة الطليعة لقضايا الانفتاح الاقتصادي وما يرتبط به من محاور فرعية، فبعد أشهر من تطبيق هذه السياسة عاد عادل حسين وبمقال آخر ليذكر بالأحلام

الزائفة التي روجت بين الجماهير للسياسة الاقتصادية الجديدة، إذ حملت الحكومة أجهزة الأعلام مسؤولية إشاعة هذه الاكاذيب والمبالغات التي رافقت قانون الاستثمار، موضحاً كذلك بالأرقام ما وصل إلى البلاد من استثمارات أجنبية، بعد صدور قانون الاستثمار، وتركزها على قطاع واحد دون غيرها من بقية القطاعات، والمتمثل بقطاع الاسكان، والذي يتضمن (٦٤) مليون جنية لإقامتها (نقد للخطة والانفتاح الاقتصادي، ١٩٧٥، ١٤-١٥).

ولم يكتفِ الكاتب بهذا الأمر، وأنما عبر عن انتقاده الشديد لقضية السماح للبنوك الاجنبية بالمشاركة في ملكية بنوك تجارية تتعامل بالعملة المصرية، وسماح الحكومة لهم بدون قيد او شرط، وهذا ما يجعلهم يبسطون سيطرتهم التامة على النظام المصرفي المحلي، وإلغاء الحكومة للبنوك الخاصة بالدولة.

وفي ١٤ نيسان عام ١٩٧٥، القى أنور السادات خطاباً أشار فيه إلى إن الحكومة تمضي بخطوات حثيثة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي لصالح شعبها وترفض رفضاً قاطعاً ان يكون جهدها لأثراء فئة محدودة على حساب الاغلبية الساحقة، كما تضمن خطابه قراراً بأن يشمل القانون الصادر تصحيح اوضاع العاملين في القطاع العام، واجراء تغييرات تهدف بالدرجة الاساس إلى اعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات (عادل، ١٩٧٥، ١٦-١٧)، وقد رافق خطابه هذا تشكيل وزارة جديدة برئاسة ممدوح سالم (ممدوح سالم (١٩١٨-١٩٨٨): رئيس وزراء، ولد في الاسكندرية، وتخرج من مدرسة الشرطة عام ١٩٤٠، وأدار عمليات تامين رحلات جمال عبد الناصر إلى خارج البلاد، ثم عمل قائداً لشرطة الاسكندرية ١٩٦٤-١٩٦٧، ثم محافظاً لاسيوط من ١٩٦٧-١٩٧٠، انضم لوزارة السادات، فعمل وزيراً للداخلية ١٩٧١-١٩٧٨، ثم رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي. للمزيد من المعلومات ينظر: آرثر جولد شميث، ٢٠٠٣ ٣٠٩-٣١٠.)، كما تضمن خطابه على ضرورة مواجهة غلاء الأسعار الذي اجتاح البلاد حتى وصلت أسعار الكثير من لسلع الضرورية التي لا يمكن احتماله، واصبح التضخم مشكلة لا يمكن السكوت عليها (عادل، ١٩٧٥، ٣٧٢).

وبسبب تصريح رئيس الوزراء الجديد ممدوح سالم في المؤتمر الصحفي الذي عقده، بأن الانفتاح فلسفة متكاملة بالنسبة لنظام اقتصادي وسياسي واداري وثقافي، فقد تعرض إلى الانتقاد من قبل عادل حسين أحد كتاب الطليعة، عندما ربط رئيس الوزراء بين الانفتاح الداخلي والخارجي، وتطبيق الانفتاح على القطاعيين العام والخاص، فقد اعتبر هذا التصريح إنما هو تعبير مباشر من افكار اليمين المصري، الذي يحول الدولة إلى مجرد بيت خبرة للمستثمرين (رؤية نقدية لبيان الحكومة، ١٩٧٥، ٤٧-٤٨).

وفي ٢٤ تموز عام ١٩٧٥، وافق مجلس الشعب على إجراء بعض التعديلات في القطاع الزراعي للبلاد، وأهمها: رفع القيمة الإيجارية للأرض على ألا تتجاوز سبعة أمثال الضريبة الزراعية المفروضة، وجواز تحويل العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر من نظام النقد إلى اسلوب المزارعة، فضلاً عن الغاء لجان فض المنازعات واستبدالها بالمحاكم الجزئية، أضف إلى جواز طرد المستأجر من الارض اذا ما تخلف عن دفع القيمة الايجارية بعد شهرين من انتهاء السنة الزراعية (غالي، ١٩٨٧، ٢١٧)، وعرفت هذه التعديلات الخاصة بقانون ايجارات الاراضي، والذي يستهدف حسب رؤية الطليعة بأنه اجراء يعيد توزيع الدخل من المستأجرين الزراعيين على الملاك الرأسماليين، وفي المجال نفسه قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع (الجمعية العمومية للفتوى والتشريع: هي اعلى جهة للأفتاء القانوني في مصر، وأنشأت عام ١٩٤٦، لأجل اعطاء المشورة القانونية الرسمية لكافة جهات الدولة من خلال جهاز متخصص، ومن ابرز اختصاصاتها الفصل في المنازعات التي تنشب بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية فيما بينها وكذلك ابداء الرأي في مشروعات القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح التي يرى قسم التشريع احالتها لأهميتها الى الجمعية. للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. /Ar.wikipedia.org/wiki) بمجلس الدولة السماح للأسرة بحيازة ارض زراعية بطريق الايجار تزيد على (٥٠) فدان وبحد اقصى (١٠٠) فدان (مرسي، ١٩٧٥، ١١٧).

رفضت الطليعة هذه التعديلات بمقال نشرته على صفحاتها، وشككت في النوايا القائمة من هذه التعديلات لا سيما جواز الطرد ودعت للنظر بعين الرحمة لأكبر عدد من المستأجرين، كما طالبت أن لا يكون الطرد تعسفياً وضرورة معرفة الاسباب الحقيقية وراء هذه الدوافع، كما ووصفت هذه الفقرة بالمجحفة، فضلاً عن نقدها لإحلال المحاكم الجزئية محل لجان فض المنازعات، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع وفقدان رغبة الكثير من المستأجرين على الاستمرار في الانتاج، وغياب التكافؤ في فرص الدفاع (الطليعة، السنة الحادية عشرة، العدد ٨، اغسطس (آب) ١٩٧٥، ١٣-١٤)، لا سيما وأن هذا القانون قد أثار الخلافات في داخل المجتمع، بسبب ما يتضمنه من تغييرات جذرية في قانون الاصلاح الزراعي، والذي كان يستهدف بالأساس خلق علاقات اجتماعية متكافئة، فأصبح الفلاح المستأجر يتحمل أعباء المعيشة التي زادت وبشكل كبير في القرية، تلك التي اخذت تستنزف جزءاً كبيراً من موارده، حتى وصفته بأنه (افساد زراعي) وليس (اصلاح زراعي) (الطليعة، السنة الحادية عشرة، العدد ٨، اغسطس (آب) ١٩٧٥، ٩٨-١٠١).

اعتبرت الطليعة في مقال آخر هذه التعديلات ما هي إلا تعبيراً عن النمو الرأسمالي المتزايد في الريف، وأنها تفتح السبيل لتحرير الاراضي الصغيرة من مستأجريها وتعيد لملاكها حرية التصرف فيها، كما إنها تجر الريف إلى أتون الصراعات الاجتماعية الحادة، وتحدث مزيد من التمايز الطبقي والتلاعب في العلاقات الايجارية والطرد الجماعي لأعداد غفيرة من المستأجرين والتعجيل بخرابهم الاقتصادي وأنهيارهم الاجتماعي، ومن ثم زيادة قاعدة المعدمين في الريف لصالح الرأسمالية النامية بشكل كبير في الريف والمدينة على السواء (مرسي، ١٩٧٥، ١٩).

وإلى جانب القوانين التي صدرت مسبقاً كجزء من السياسة الاقتصادية الجديدة، شهدت البلاد صدور قانون آخر رقم (١٨) لعام (١٩٧٥) والخاص بالاستيراد والتصدير، إذ تضمن الغاء القوانين الاشتراكية في مجال التجارة الخارجية، والسماح بإتاحة الاستيراد للقطاع الخاص بعد إن كان الاستيراد مقتصراً على القطاع العام والدولة (عادل، ١٩٧٥، ٤٢٤)، من جانبها عدتْ الطليعة هذا القانون مخالفة صريحة للميثاق الوطني، بعد أن جاء اصداره بحجة اعادة التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص، فنتيجة لهذا القانون أمسى الاستيراد مباحاً للرأسمالية المحلية، التي اصبح لها الحرية الكاملة في استيراد ما تشاء، وحتى السلع التي أقتصر استيرادها على القطاع العام اصبح من حق القطاع الخاص منافسة القطاع العام فيها، وهذا يؤدي إلى تصفية بعض وحدات القطاع العام في التجارة الداخلية واتساع السوق السوداء وتجارة التهريب إلى الداخل ومن الداخل، وشجبت الطليعة قرار بيع بعض أسهم شركات القطاع العام سواء كانت تجارية ام صناعية (مرسي، ١٩٧٥، ١٦)، كما ورفضت منح الضمانات للقطاع الخاص، كون أن نظرية التوازن التي وضعتها الحكومة مبرراً لهذا القانون تحل محل نظرية الدور القيادي للقطاع العام، وأن هذا التوازن ما هو إلا توازن مؤقت لا يلبث إلا أن يفتح الباب أمام تفوق القطاع الخاص ومن ثم اضطلاعه بالدور القيادي للاقتصاد القومي (مرسي، ١٩٧٥، ٣٦-٣٧).

ويختم الكاتب فؤاد مرسي مقاله عن سياسة الانفتاح الاقتصادي وما يرتبط بها، بالحديث عن الرأسمالية الطفيلية الناجمة عن هذه السياسة، التي سيطرت وبشكل كبير على القطاع التجاري نتيجة الحريات التي منحت للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير، كما أن النشاط التجاري للقطاع الخاص قد اكتسب هذه السمة الطفيلية التي فرضتها عليه سياسة الانفتاح (سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية، ١٩٧٥، ١١٠-١١١).

وفي هذا الاثناء صدر قانون آخر وهو قانون رقم (١٢٠) لعام (١٩٧٥)، والخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي للبلاد وادى صدوره إلى تعرض قسم من القطاع العام إلى هجوم

مباشر من قبل المستثمرين الاجانب، الذين كانوا يسيطرون على الجهاز المصرفي والبنوك في البلاد بموجب قانون الاستثمار العربي والاجنبي السالف الذكر، كون ان هذا القانون أطلق يد البنك المركزي في تحديد اسعار الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود المنصوص عليها (عادل، ١٩٧٥، ٤٤٣-٤٤٤).

من ناحية أخرى شهدت البلاد مشكلة اقتصادية أخرى تضاف الى مشاكلها المتراكمة، تمثلت بزيادة العجز الخارجي وزيادة الديون، ليبلغ ذلك العجز عام (١٩٧٥) (٢٥٩٦) مليون جنية، وأصبح يمثل عبئاً ضخماً على الناتج القومي، الذي سجل هو الآخر عجزاً بلغ نسبة (٢١,٧%) للعام نفسه، وبالنسبة للديون فقد بلغت مع الدول الاشتراكية (٤٠٠٠) مليون دولار بما فيها الديون العسكرية (غالي، ١٩٨٧، ٦٨)، كما وازدادت التناقضات في توزيع الدخل، خاصة بعد أن اشار البنك الدولي لهذه التناقضات، إذ يستحوذ (٢,٥%) من مجمل سكان البلاد تحديداً على ربع الدخل القومي، وأن (٥) ملايين أسرة كانت تعيش على متوسط دخل قدره (٣٠) دولاراً في الشهر (نجاح، ٢٠١١، ١٤٥).

وفي سياق الحديث عن رؤية الطليعة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وما احدثته هذه السياسة من تغيرات طالت قطاعات المجال الاقتصادي للبلاد، فقد استمرت بنشر مقالاتها المعبرة عن رؤيتها لهذا الواقع، وهذه المرة بشكل مختلف عما اعتادت عليه في مقالاتها السابقة، وتمثل بقيامها بإجراء استطلاعات ودراسات ميدانية مع بعض المواطنين المصريين والنقاش معهم من خلال الحوارات المباشرة والموسعة، ولعل أول حوار ودراسة ميدانية قامت بها في هذا الاتجاه، هو الحوار الذي أجرته مع المواطن المصري عبد التواب العامل بشركة الدلتا لحليج الاقطان، كنموذج من المواطنين الحاصلين على الحد الادنى للأجر، وجاء حوارها هذا في عددها الأول في كانون الثاني عام ١٩٧٦ (الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٦، ١٦-١٧).

وفي نقاش الطليعة مع عبد التواب حول العديد من القضايا، ولعل من بينها قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فقد أكد عبد التواب بأن الفواكه لا تدخل منزله بسبب أسعارها، وقد ربط هذا التضخم وارتفاع الاسعار بالانفتاح وما نتج عنه من آثار كبيرة بقوله " **ان الوضع قبل سنتين كانت احسن من النهارده بشوية** " (مقتبس من: الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٦،، ص ١٨-٢٠)، كما وعبّر عن رأيه من القطاع العام والقطاع الخاص بعد مناقشة الطليعة معه بهذا الخصوص، فذكر بأن القطاع العام هو القطاع الذي يحفظ كيان العامل فلا يستطيع أحد طرده منه، في حين القطاع الخاص المتمثل بالشركات بكل

سهولة يستطيعون طرد وفصل العمال، خاصة وأن كل ما يحتاجه العامل متوفر بالقطاع العام في حين يفتقد القطاع الخاص ذلك (مقتبس من: الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٦، ٢٨).

وامست قضية عبد التواب قضية رأي عام، فقد علق رفعت السعيد قائلاً: " **بأنه رغم ما يعانيه ورغم البؤس والمعاناة التي يعيشها عبد التواب إلا أنه افضل من عده ملايين من أبناء مصر، فثمة الكثير منهم لا يزالون يتطلعون إلى عمل مستقر كعبد التواب، فينظرون إلى وضعه هذا كامل صعب التحقيق وصعب المنال، موجه انتقاده كذلك إلى الذين يتحدثون السياسة ويصوغون الشعارات ويكتبون المقالات عن سيول الذهب التي ستنهمر مع المزيد من اتاحة الفرص امام الرأسمالية والمزيد من الثراء امام الرأسماليين، فبوجودكم وثرائكم كيف يستطيع الانسان المصري ان يطعم اطفاله الخبز امثال عبد التواب**" (مقتبس من مقال: ولست يا ((عبد التواب)) افقر المصريين، الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ١، كانون الثاني، ١٩٧٦، ٣٤-٣٥.).

وفي السياق ذاته، فقد انتقد فايز عقل أحد كتاب الطليعة وبناءً على كلام عبد التواب ارتفاع الاسعار بسبب انخفاض القيمة الشرائية للجنية، مؤكداً بأن الحل لهذه المشكلة لا يكمن بفتح السوق المصري على مصراعيه للشركات الاجنبية والسلع المستوردة واضعاف القطاع العام، وليس الحل في ترك السلع لسوق العرض والطلب، وأحداث المزيد من المضاربات والاحتكار والكسب الطفيلي على حساب الملايين الفقيرة من أبناء الشعب المصري، وأنما الحل الحقيقي يكمن في تدعيم القطاع العام وتجديد آلاته لتحسين الانتاج وخفض التكلفة، بمشاركة العمال في وضع خطة الانتاج وتحسين الادارة، كون ان القطاع العام هو الذي يستطيع ان يعني باحتياجات عبد التواب، خاصة وأنه من الغرابة ان يشكو عبد التواب من ارتفاع سعر الزيت والسكر والدقيق ثم يطالب مجلس الشعب برفع الدعم من هذه السلع، وهذا دليل على ابتعاد السلطة وعدم الاهتمام بالحياة المعيشية للطبقات الفقيرة ((هجوم عبد التواب) ... ومناقشات اللجنة المركزية ومجلس الشعب، الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد٢، فبراير (شباط) ١٩٧٦، ١٢٨).

وفي الوقت الذي استمرت الطليعة فيه بمتابعة الواقع الاقتصادي للبلاد من خلال اظهار المصاعب التي يعاني منها المواطن المصري عبد التواب والذي يمثل حالة الملايين امثاله داخل البلاد، قد قدم أعضاء مجلس الشعب مشروع الخطة والموازنة المالية لعام ١٩٧٦، والتي استعرضت فيها الصعوبات القائمة في عجز التمويل وعجز ميزان المدفوعات وما يتعرض له الاقتصاد المصري في هذه المدة الراهنة من صعوبات وتعقيدات، سيما وأن الادخار المحلي يكاد

يصل إلى درجة الصفر، يقابل ذلك ارتفاع كبير بحجم التمويل الخارجي وهي حالة لا مثيل لهما في قليل من البلاد، ورافق ذلك عجز كبير بلغ مقداره (١٨٠٠) مليون جنيه قياساً الى دخل يبلغ مقداره (٤٠٠٠) مليون جنيه، وهذا ليس عجز فحسب وأنما انهياراً لميزان المدفوعات (الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ٢، فبراير (شباط)، ١٩٧٦، ١٤٠)، مما يعني عدم قدرة الحكومة على معالجة الواقع المزري للعمال وكافة شرائح المجتمع، وجاء هذا تزامناً مع صدور قانون النقد الاجنبي رقم (٩٧) لعام (١٩٧٦)، والذي ظهر من أجل تحرير معاملات النقد الاجنبي في داخل البلاد، فقد أقر هذا القانون حق كل شخص باستثناء الهيئات الحكومية والعامة ومشروعات القطاع العام في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي تحصل عليه من أي مصدر عدا صادرات السلع والسياحة، وفي التعامل بالنقد الاجنبي مع البنوك المخولة بذلك رسمياً وهي البنوك المصرية وبنك تشيس الاهلي (بنك تشيس الاهلي: ويعد من اكبر بنوك القطاع الخاص المصري، وانشأ في ٢٥ حزيران ١٨٩٨وبرأسمال مليون جنيه استرليني، وتطورت وظائفه واعماله وبشكل مستمر، ففي الخمسينيات من القرن الماضي اضطلع البنك للقيام بوظائف البنك المركزي، ثم تفرغ بعد تأميمه في الستينيات لاعمال البنوك التجارية مع استمرار قيامه بوظائف البنك المركزي، ويمثل الكيان الرائد على قمة الجهاز المصرفي، ويهدف كذلك الى الاستمرار في تنمية معدلات الاداء لتعظيم كفاءة الوساطة المالية لخدمة التنمية وحماية الاقتصاد القومي والاستقرار المالي والمصرفي مع الحفاظ على اموال المودعين وتعظيم العائد على رأس المال المستثمر، وكان تأسيسه خطوة في سبيل تكوين السوق المحلية وهو انتصار الرأسمالية المحلية في صراعها المعقد ضد الاقطاع، وقد لقى نجاحاً كبيراً في مهامه حتى استطاع ان ينمي رأس ماله من ٨٠ الف جنيه عام ١٩٢٠ الى مليون جنيه عام ١٩٢٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: أهل مصر، (مجلة)، مصر، العدد ١٠، اكتوبر (تشرين الاول)، ٢٠١٧، ٣؛ الطليعة، السنة الثانية، العدد ٥، مايو (آيار) ١٩٦٦، ١٠٠.)، وهذه البنوك تنافس القطاع العام في الحصول على الودائع بالعملات الاجنبية (اسماعيل واخرون، ١٩٧٨، ٣٧٢).

وبالرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لغرض تحسين الوضع المعيشي لجماهير الشعب الواسعة، في ضوء مشروع الموازنة العامة، وقانون النقد، عبر تعامل الحكومة مع المؤسسات الدولية لأجل مكافحة التضخم وتحديد الاسعار، وزيادة موارد الخزانة وضوابط الانفاق الحكومي، فقد انتقدت الطليعة هذه الاجراءات، كونها تؤدي الى تحويل السوق الموازية إلى سوق تجارية يتحدد فيها سعر العملات الاجنبية وفق علاوات تشجيعية من الحكومة يؤدي إلى تخفيض ملموس لسعر الجنية المصري، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع التي تستورد عن طريق هذه

الاسواق التجارية، وهذه الاجراءات سيكون وقعها اشد وطأة على الطبقات المسحوقة في الاساس وتحويل فئات واسعة من الطبقة الوسطى إلى جمهور فقير في البلاد (عادل، ١٩٧٦، ١٨-٢١)، وبالرغم من رفض الاقتصاديين المصريين لإجراءات تحويل السوق إلى سوقاً تجارية، فقد واصل عادل حسين توجيه نقده للنظام القائم وربط الانفتاح من جديد بالعودة إلى الغرب والغلاء الكبير الذي أصاب كل اصحاب الاجور، وأن محاولات النظام لتحرير الجنية المصري سيؤدي إلى دمج اقتصاد البلاد المنهك في اقتصاديات السوق الغربي، مما يولد التفاوت الطبقي الحاد في صفوف المجتمع، كون ان الطبقة ذات الدخول المرتفعة تمتلك موارد ضخمه تعتمد عليها وستكون نتيجة ذلك انفراد القطاع الخاص بالنشاط التجاري الاقتصادي (كشف الحساب لمنبر الوسط، الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ٩، سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦، -٤٢.).

ومن جانب آخر استأنفت الطليعة في هذه المدة اسلوب الحوارات مع المواطنين المصريين، لكشف الواقع المرير الذي احدثه الانفتاح، ودفاعها المستمر عن القطاع العام، وهذه المرة طرحت هموم المواطن محمد رمضان محمد، العامل في القطاع الخاص داخل البلاد، والذي يعاني حاله حال الكثير من المواطنين من انخفاض مستوى اجورهم التي يحصلون عليها، موضحاً الفرق بين عمال القطاع العام والقطاع الخاص وما يعيشه من اذلال وحرمان، مؤكداً في الوقت نفسه بأن سياسة الانفتاح واجراءات النظام لن تؤدي إلى تحسن في وضع المواطن المعيشي (عبد الباسط، ١٩٧٦، ٦٧-٧١).

وبسبب استخدام الطليعة لأسلوب الحوارات مع نماذج من المواطنين المصريين لإظهار معاناتهم نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور والناجم عن سياسة الانفتاح، تحت مسمى (هموم المواطن)، فقد طالب أنور السادات من لطفي الخولي رئيس تحرير مجلة الطليعة بأغلاقها وايقاف اصدار مقالاتها التي تثير الحقد بين طبقات المجتمع المصري حسب رأيه، وتنكر كافة الجهود المبذولة من الحكومة لتحسين ذاك الوضع المتدهور.

وبالرغم من المطالبات العديدة بأغلاق الطليعة وتحفظات أنور السادات منها نتيجة لما تنشره من مقالات ضد سياسته الاقتصادية، فقد استمرت في معركتها ضد الانفتاح، وجاء تعليقها هذه المرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة ممدوح سالم، والتي ضمت في صفوفها (٢٣) وزيراً و (٥) نواب، لا سيما وأنها قد غلب عليها الاتجاه الاقتصادي الليبرالي والمتمثل بوجود العديد من الوزراء ضمنها وهم من الاقتصاديين الليبراليين، ولعل من ابرزهم (عبد المنعم القيسوني، حامد عبد اللطيف السايح (حامد عبد اللطيف السايح: شخصية اقتصادية مصرية، حصل على البكالوريوس في التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٤٣، والدكتوراه في المالية العامة من جامعة

كانتاكي في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٩، فضلاً عن قيامه بالتدريس في كلية التجارة حتى عام ١٩٥٤، ثم عمل مديراً لمراقبة النقد عام ١٩٥٧، ووزير الاقتصاد والتعاون الدولي من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠. للمزيد من المعلومات ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت (www. Kenanaonline.net.))، واكدت في الوقت نفسه بأن السادات واثناء حديثه مع وفد الكونجرس الأمريكي يمثلون هو وزملائه الباقين مدرسة اقتصادية محددة (الطليعة، السنة الثانية عشرة، العدد ١٢، ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٦، ١٢٨).

وفي البيان الذي القي امام مجلس الشعب في بداية كانون الثاني عام (١٩٧٧)، فقد اعلنت فيه مجموعة من القرارات الاقتصادية والتي مثلت صدمة كبيرة للمجتمع المصري، ومنها رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن البسيط، وهذا ادى إلى رفع أسعار الحاجات الرئيسية لحياة المواطن كالذرة والسكر والشاي واللحوم والسكائر، ولم يكن هذا الأمر الوحيد الذي أثار صدمة لدى المواطنين، وأنما رافقه ضرورة تعديل قانون الاسكان من أجل الإيجارات بهدف تشجيع المستثمرين على اقامة مشاريع اسكانية بحجة حل ازمة السكن التي تعاني منها البلاد (احمد، ٢٠١٣، ١٧٤).

وقد جاءت هذه القرارات لتشكل عبئاً على المواطنين، وتجبرهم على دفع ما يقارب (٥٠٠) مليون جنيه تدفع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ويتم عن طريقها سحب حوالي (١١٠٠) مليون جنيه من الافراد والاسواق أي بنسبة (٢٠) بالمائة، ليقع خبر هذه القرارات كالصاعقة على مسامع الصحف المحلية داخل البلاد، ولعل في مقدمتها الأهرام، التي سارعت إلى نشر العديد من الاخبار على صفحاتها وبدءً من اول كانون الثاني من عام ١٩٧٧ (حسين، د.ت، ٧٢)، سيما وأن الهدف الرئيسي من وراء هذه القرارات وتحديداً الغاء الدعم عن المواد الاساسية هو توفير مبلغ قدره (٢٧٧) مليون جنيه، لميزانية الدولة، لتؤدي هذه الخطوة بعد ذلك إلى قيام المظاهرات في العديد من المدن المصرية وبدءً بالقاهرة يوم ١٨ كانون الثاني من العام ذاته، وهي ترفع شعارات (لا اله الا الله السادات عدو الله)، وبسبب اتساع نطاق هذه التظاهرات فقد أمر السادات بإلغاء توصيات المجموعة الاقتصادية التي ادت إلى رفع الاسعار (احمد، ٢٠١٣، ١٧٥، ١٧٦).

ومثلما أوضحنا سابقاً في الفصل بأن الطليعة قد اعلنت عن تأييدها الكامل لهذه التظاهرات، بالرغم من الاتهامات التي وجهت لها وللتيار الشيوعي بانها المسؤولان عن التخطيط لهذه التظاهرات، فقط اعلن لطفي الخولي في افتتاحية العدد الثاني من الطليعة في شهر شباط، بأن الحكومة تحاول تبرأة نفسها من مسؤولية هذه الاحداث، وأن تنزع عنها طابعها الجماهيري

العفوي المشروع محاولةً اظهار ما يجري هو مؤامرة ضد النظام (جماهيرنا بين الحكومة واليسار، الطليعة، السنة الثالثة عشرة، العدد ٢، فبراير (شباط) ١٩٧٧، ٥-٧.).

تجدر الاشارة الى ان موقف الطليعة من هذه التظاهرات، لم يكن مقتصراً على لطفي الخولي فحسب، بل كتب ابو سيف يوسف مقالاً، أوضح فيه إن اجراءات الحكومة الخاصة برفع الاسعار، وتركز الثروة في ايدي قلة قليلة من المجتمع هو الذي ادى إلى تفجير الجماهير الشعبية، بعد مرحلة اليأس والمعاناة التي وصلوا إليها نتيجة ازدياد اعبائهم التي حملتها عليهم الحكومة، وعجزهم عن توفير قوت اطفالهم، وصعوبة حصولهم على انواع الكساء الشعبي بسبب احتكارها من قبل القلة من التجار لهذه الاصناف (ولكن هل تعلموا شيئاً، الطليعة، السنة الثالثة عشرة، العدد ٢، فبراير (شباط)، ١٩٧٧، ٣٢-٣٣).

وهكذا شكلت احداث كانون الثاني عام ١٩٧٧، نهاية لمسيرة الطليعة التي قضتها بأبداء موقفها من الواقع الداخلي للبلاد، ومنها الواقع الاقتصادي، والذي مثل اساس الصراع بين السادات وبينها، ذلك الصراع الذي زاد حدته على أثر افتتاحية لطفي الخولي، والتي حمل فيها الحكومة مسؤولية ما يجري من التظاهرات الشعبية، وبالتالي كأن تأييدها لهذه التظاهرات سبباً بأغلاقها واستقالة رئيس تحريرها لطفي الخولي من منصبه (مؤسسة الاهرام، الطليعة، عدد خاص، المصدر السابق، ٢١).

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول بأن موقف الطليعة من سياسة أنور السادات الاقتصادية قد اتسم بالرفض والانتقاد، خاصة بعد أن وجدت في سياسته واجراءاته الاقتصادية تلك محاولة منه لتحويل البلاد نحو الرأسمالية وعدم السير على خطى جمال عبد الناصر الاشتراكية، وهذا ما يخالف الهدف الاساسي الذي صدرت من أجله في إن تكون المحامي المدافع والقلم الناطق لجمال عبد الناصر وتجربته الاشتراكية، والدليل على ذلك بأن جميع مقالاتها الاقتصادية، والتي تناولت فيها سياسة الانفتاح تميزت بالنقد والمعارضة لها، وهذا ما زاد بالتالي من امكانية اغلاقها، والذي تحقق في نهاية المطاف.

الخاتمة

-يتضح من خلال ما ورد في متن البحث أن موقف مجلة الطليعة من سياسة أنور السادات الاقتصادية قد اتسم بالرفض والانتقاد،خاصة بعد أن وجدت في سياسته وإجراءاته الاقتصادية تلك محاولة منه لتحويل البلاد نحو الرأسمالية وعدم السير على خطى الرئيس السابق للبلاد وهو جمال عبد الناصر الاشتراكية.

-تأييد المجلة الكامل للتظاهرات الشعبية التي اندلعت داخل البلاد احتجاجا على الإجراءات الاقتصادية المتبعة ومن ضمنها فتح الأبواب إمام البنوك الأجنبية للاستثمار داخل البلاد في الوقت الذي يعاني فيه غالبية الشعب من الوضع المعيشي المتدهور بعد أزياد أعبائهم وعجزهم عن توفير قوت أطفالهم.

-اهتمام المجلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة من قبل أنور السادات وهذا ما دفعها إلى تخصيص دراستها الرئيسة في أحد إعدادها للحديث عن هذه السياسة والآثار المترتبة عليها في الواقع الداخلي للبلاد ،ومدى تأثرها على الاقتصاد المصري وفئات الشعب سيما الفئات المتوسطة والمتدنية ذات الدخل المحدود .

المصادر

أولا: الكتب العربية والمعربة

١- نزيه نصيف الأيوبي،الدولة المركزية في مصر،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٩)

٢- إبراهيم دسوقي أباظة، الخطايا العشر من جمال عبد الناصر الى السادات،ط٢،(القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،١٩٨٥).

٣- ألبير فرحات، مصر في ظل السادات ١٩٧٠-١٩٧٧، (بيروت: دار الفارابي، د. ت) .

٤-احمد بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، (د. م: دار الهلال، د. ت).

٥- سعد التائه،مصر بين عهدين(١٩٥٢-١٩٧٠)و(١٩٧٠-١٩٨١)،(بيروت:دار النضال،١٩٨٢).

٦- حسين عبد الرزاق،مصر في ١٨و١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية،(د.م:د.مط،د.ت).

٧- علي الجريتلي،خمسة وعشرون عاما- دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧،(مصر:مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧).

٨- عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، (مصر: د. مط، ١٩٨٠)، ج٢.

٩- آرثر جولد شميث،قاموس تراجم مصر الحديثة،ترجمة: عبد الوهاب بكر،(د.م:المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٣).

١٠- غالي شكري، الثورة المضادة في مصر،ط٣،(القاهرة:كتاب الأهالي،١٩٨٧).

١١- نجاح العشري، السادات ماله وما عليه: دراسة تحليلية عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي ومواقفه وصراعاته ومصرعه، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١).

١٢- إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، الاقتصاد المصري في ربع قرن١٩٥٢-١٩٧٧،(مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٨).

١٣- مؤسسة الأهرام، الطليعة، عدد خاص،(مصر :الأهرام،٢٠٠٠).

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية /

١-احمد ماجد عبد الرزاق، التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية دراسة تاريخية ١٩٧٠-١٩٨١، أطروحة دكتوراه،غير منشورة،(الجامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠١٣).

٢- شاكر ضيدان جابر السويدي، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية ١٩٧٠-١٩٨١،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،(جامعة البصرة:كلية الاداب،٢٠٠٩).

٣- عمار شاكر كاظم الظالمي، عبد العزيز حجازي ودوره الاقتصادي والسياسي في مصر ١٩٢٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المثنى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٨)

ثالثا: البحوث المنشورة /

١- ميسون عباس حسين الجبوري،الانفتاح الاقتصادي وأثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات١٩٧٠-١٩٨١(دراسة تاريخية)،مجلة كلية التربية الأساسية : الجامعة المستنصرية ،العدد(١٠٤)،مجلد(٢٥)،٢٠١٩.

رابعا: الجرائد والمجلات

***الطليعة**

١-الإعداد(٣-٥-٧-٨-١٠) عام ١٩٧٣.

٢-الإعداد(١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-١٢) عام ١٩٧٤.

٣-الإعداد(١-٢-٣-٤-٦-٨-١٠-١١-١٢) عام١٩٧٥.

٤-الإعداد(١-٢-٦-٨-٩-١٢) عام ١٩٧٦.

٥-العدد(٢) عام ١٩٧٧.

*الوقائع المصرية ،العدد (٢٠٩) عام ١٩٧٧

*أهل مصر،العدد(١٠) عام ٢٠١٧

خامسا: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.

Ar.wikipedia.org/wiki/

Sources

First: Arabic and Arabized books

1 -Nazih Nassif Al-Ayoubi, The Central State in Egypt, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1989)

2 -Ibrahim Desouki Abaza, The Ten Sins from Gamal Abdel Nasser to Sadat, 2nd edition, (Cairo: Al-Zahraa for Arab Media, 1985).

3 -Albert Farhat, Egypt under Sadat 1970-1977, (Beirut: Dar Al-Farabi, ed)..

4-Ahmed Bahaa El-Din, My Conversations with Sadat, (D. M.: Dar Al-Hilal, D. T.).

5 -Saad Al-Tayeh, Egypt between Two Era (1952-1970) and (1970-1981), (Beirut: Dar Al-Nidal, 1982)

6 -Hussein Abdel Razzaq, Egypt on January 18 and 19, a documentary political study, (D.M.: D.M.T., D.T.).

7 -Ali Al-Jaritli, Twenty-Five Years - An Analytical Study of Economic Policies in Egypt 1952-1977, (Egypt: Egyptian General Book Authority Press, 1977)
8 -Adel Hussein, The Egyptian Economy from Independence to Dependency 1974-1979, (Egypt: Dr. Matt, 1980), vol. 2.
9 -Arthur Goldsmith, Dictionary of Modern Egyptian Biographies, translated by: Abdel Wahab Bakr, (D.M.: Supreme Council of Culture, 2003)
10 -Ghali Shukri, The Counter-Revolution in Egypt, 3rd edition, (Cairo: Kitab al-Ahali, 1987).
11 -Najah Al-Ashry, Sadat, His Money and What He Had: An Analytical Study of His Roots, Life, Political Project, Positions, Conflicts, and Death, (Cairo: Rose Island Library, 2011)
12 -Ismail Sabry Abdullah and others, The Egyptian Economy in a Quarter of a Century 1952-1977, (Egypt: Egyptian General Book Authority, 1978)
13 -Al-Ahram Foundation, Al-Tali'ah, special issue, (Egypt: Al-Ahram, 2000).

Second: University theses and dissertations/

1 -Ahmed Majed Abdel Razzaq, Economic developments in Egypt and their social repercussions, a historical study 1970-1981, doctoral thesis, unpublished, (Al-Mustansiriya University: College of Education, 2013).
2 -Shaker Dhaidan Jaber Al-Suwaidi, Egyptian President Muhammad Anwar Sadat, a study of his internal policy 1970-1981, doctoral dissertation, unpublished, (University of Basra: College of Arts, 2009).
3 -Ammar Shaker Kazem Al-Zalmi, Abdul Aziz Hegazy and his economic and political role in Egypt 1923-2014, unpublished master's thesis, (Al-Muthanna University: College of Education for Human Sciences, 2018)

Third: Published research/

1 -Maysoon Abbas Hussein Al-Jubouri, Economic Openness and its Effects during the Era of President Muhammad Anwar Sadat 1970-1981 (Historical Study), Journal of the College of Basic Education: Al-Mustansiriya University, Issue (104), Volume (25), 2019.

Fourth: Newspapers and magazines/

*Vanguard
1-Preparation (3-5-7-8-10) in 1973.
2-Preparation (1-2-3-4-5-6-7-12) in 1974.
3 -Preparation (1-2-3-4-6-8-10-11-12) in 1975.
4-Preparation (1-2-6-8-9-12) in 1976.
5-Issue (2) 1977.
*The Egyptian Gazette, Issue (209), 1977
*The People of Egypt, Issue (10), 2017